

راسموسين يستبعد فرض منطقة حظر جوي على سورية

وفد دمشق يغادر الدوحة من دون الرد على المبادرة العربية

■ الدوحة - أ ف ب

غادر وزير الخارجية السوري وليد المعلم أمس الإثنين (31 أكتوبر/ تشرين الأول 2011) قطر من دون أن يقدم رد دمشق على مبادرة الجامعة العربية الهادفة إلى وقف العنف في سورية.

وأوردت قناة «الجزيرة» القطرية أن الوفد السوري غادر الدوحة «من دون أن يقدم رداً» على المبادرة العربية. وكان الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي كشف أن الخطة العربية لسورية تتضمن سحب الآليات العسكرية من الشارع ووقف العنف فوراً وبدء حوار في القاهرة بين النظام ومكونات المعارضة.

وقال العربي لوكالة «فرانس برس» إن الخطة التي قدمت للوفد السوري مساء أمس الأول (الأحد) في الدوحة ويفترض أن ترد دمشق عليها أمس، تنص على «سحب الآليات العسكرية ووقف العنف فوراً حتى تعطي صديقة ورسالة تطمئن للشارع السوري».

وأضاف أن الخطة تنص أيضاً على «بدء عمليات الحوار مع كل مكونات المعارضة في القاهرة» مع العلم أن دمشق لم تبد حماساً في السابق لأي حوار خارج أراضيها.

إلى ذلك، أكد مصدر مقرب من الوفد السوري أن وزير الخارجية وليد المعلم زار الديوان الأميري والتقى أمير البلاد الشيخ حمد بن خليفة

بين السلطات والمعارضة. وكانت اللجنة الوزارية وجهت مساء الجمعة الماضي «رسالة عاجلة» إلى الرئيس السوري أعربت فيها عن «امتعاضها لاستمرار عمليات القتل» وطلبت بفعل «ما يلزم لحماية المدنيين».

وأفادت صحيفة «القبس» الكويتية أمس الأول نقلاً عن مصادر عربية «واسعة الاطلاع» أن الوزراء العرب الذين زاروا دمشق حذروا الرئيس الأسد من إمكانية خروج الأزمة من الإطار العربي وتدويلها، وطلبوه بوقف العنف فوراً.

من جهته، استبعد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو) أندرس فوغ راسموسين فرض منطقة حظر جوي على سورية، وذلك في تصريح أدلى به إلى مراسل «فرانس برس» أثناء زيارة مفاجئة للعاصمة الليبية (طرابلس) أمس. وقال راسموسين رداً على سؤال عن احتمال أن يتزعم الحلف الآن منطقة حظر جوي فوق سورية «الأمر مستبعد تماماً. ليس لدينا أية نية للتدخل في سورية».

ميدانياً، ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن سبعة مدنيين وجندياً منشقاً قتلوا أمس برصاص قوات الأمن في سورية التي يواجه نظامها حركة احتجاج غير مسبوق منذ منتصف مارس/ آذار الماضي.



المعلم (وسط) يغادر إثر اجتماع مع الوفد الوزاري العربي في الدوحة

في كلمته أمام دورة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان

السلطان قابوس يدعو لمكافحة الفساد

■ مسقط - محمد عبد الله محمد

أكد السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان على أن قوانين الدولة وأنظمتها كفلت «لكل عُمانى التعبير عن رأيه، والمشاركة بأفكاره البناءة في تعزيز مسيرة التطور» مشيراً إلى أنه يؤمن «دائماً بأهمية تعدد الآراء والأفكار».

وأضاف السلطان قابوس خلال الكلمة التي ألقاها صباح أمس الإثنين (31 أكتوبر/ تشرين الأول 2011) في دورة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان للفترة الخامسة وذلك بحصن الشموخ بولاية منح (محافظة الداخلية) بأن «تعدد الآراء والأفكار، وعدم مصادرة الفكر» دليل «على قوة المجتمع، وعلى قدرته على الاستفادة من هذه الآراء والأفكار»، لكنه استدرك قائلاً بأن حرية التعبير «لا تعني بأي حال من الأحوال، قيام أي طرف باحتكار الرأي، ومصادرة حرية الآخرين في التعبير عن آرائهم، فذلك ليس من الديمقراطية ولا الشرع في شيء». مؤكداً في الوقت نفسه بعدم السماح «بالظرف والغلو من جانب أي فكر كان، لأن في كل ذلك إخلالاً بالتوازن الواجب بين الأمور، والذي على أساس منه تتخذ القرارات الحكيمة التي تراعي مصالح الجميع» مضيفاً أن المجتمع العُماني يرفض أية «دعاوى لا



السلطان قابوس في كلمته أمام مجلس عمان أمس

الوطني، وبما يستجيب لحاجات المجتمع» ومواكبة تطاعته «إلى مزيد من الإسهام والمشاركة في صنع القرارات» أملاً بحدوث «نقلة نوعية للعمل الوطني الذي سيقوم به مجلس عُمان في المرحلة القادمة في ضوء ما أتبع له من صلاحيات موسعة في المجالين التشريعي والرقابي»، كما دعا السلطان إلى تعاون أكبر وتنسيق أكثر «بين الجهات الحكومية وجلس عُمان، وبينها وبين القطاع الخاص، والجمعيات والهيئات المدنية بشكل عام».

وتطرق السلطان قابوس خلال كلمته لثوابت السياسة العمانية القائمة على أساس «التعاون مع الجميع، وفق مبادئ ثابتة تتمثل في الاحترام المتبادل، وتشجيع لغة الحوار ونبذ العنف في معالجة الأمور». مشيراً إلى أن ذلك النهج «يكفل للشعوب مواصلة مسيرتها التنموية، وإنجاز أهدافها في التقدم والرخاء، في مناخ يتسم بالأمن ويخلو من الاضطرابات».

حضر مراسم افتتاح مجلس عمان أفراد العائلة المالكة ورئيسا مجلسي الدولة والشورى والوزراء والمستشارون وقادة قوات السلطان المسلحة وشرطة عمان السلطانية وأعضاء مجلسي الدولة والشورى ورؤساء البعثات الدبلوماسية وعدد من شيوخ وأعيان السلطنة وسائر الإعلام المحلية والأجنبية.

فساد» مشدداً على وجوب اتخاذ جميع التدابير التي تحول دون حدوثه، داعياً الجهات الرقابية أن تقوم بواجبها في هذا الشأن «بعزيمة لا تلتين تحت مظلة القانون، وبعيداً عن مجرد الظن والشبهات». وحول تجربة الشورى في عُمان، أكد السلطان قابوس على النهج المتدرج الذي اتبعته السلطنة في ذلك، والذي ضمن لتجربة الشورى «التطور الطبيعي الذي يلي متطلبات كل مرحلة من مراحل العمل

تتفق وطبيعته المتسامحة المعتدلة» داعياً «محاضن التربية» لأن تكون سباجاً يحمي النشء من «التريدي في مهاوي الأفكار الدخيلة التي تدعو إلى العنف والتشدد والكرهية والتعصب والاستبداد بالرأي وعدم قبول الآخر».

وحول مسؤولية العمل الحكومي، فقد دعا السلطان قابوس إلى إبعاده عن «المصالح الشخصية»، داعياً إلى «سد كل الثغرات أمام أي طريق يمكن أن يتسرب منها

إعلان مرتقب بتعيين الأمير

سلمان وزيراً للدفاع بالسعودية

□ قال مصدر مطلع أمس الإثنين (31 أكتوبر/ تشرين الأول 2011) إن العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز سيعين في وقت لاحق الأمير سلمان حاكم الرياض وزيراً للدفاع خلفاً لشقيقه الراحل الأمير سلطان.

وأضاف المصدر مفضلاً عدم ذكر اسمه لوكالة «فرانس برس» أن «الملك سيعين الأمير سلمان وزيراً للدفاع في وقت لاحق»، ورفض الكشف عن مزيد من التفاصيل. وكان الملك قرر تعيين أخيه غير الشقيق وزير الداخلية الأمير نايف ولياً للعهد مساء الخميس الماضي، بعد نحو أسبوع من وفاة الأمير سلطان الذي كان ولياً للعهد أيضاً. واحتفظ الأمير نايف بوزارة الداخلية إلى جانب منصبه ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء. يُشار إلى أن الأميرين نايف وسلمان شقيقان.

الأزهر: إراقة دماء المواطنين

تسقط شرعية السلطة

□ أيد الأزهر الشريف أمس الإثنين (31 أكتوبر/ تشرين الأول 2011) الانتفاضات الشعبية التي أطاحت بعدد من القادة العرب وطلب من بقوا منهم في الحكم بإصلاح سياسي واجتماعي ودستوري «طوعاً»، مشدداً على أن أي حاكم ليس بوسع الأن «أن يحجب عن شعبيهم الحرية».

وفي بيان تلاه شيخ الأزهر أحمد الطيب على الصحافيين (...) قال: إن «الشعوب العربية تحوض نضالاً مشروعاً من أجل الحرية والعدالة والديمقراطية». وأضاف الأزهر أن «شرعية السلطة الحاكمة من الوجهة الدينية والدستورية تعتمد على رضا الشعوب واختيارها الحر من خلال اقتراع علني يتم في نزاهة وشفافية ديمقراطية باعتباره البديل العصري المنظم لما سبقت به تقاليد البيعة الإسلامية».

وخلال الشهور الماضية عقدت عدة اجتماعات في الأزهر شارك فيها علماء دين ومثقفون ومفكرون مصريون نوقشت خلالها تطورات الربيع العربي وانتهت مناقشتهم إلى إصدار البيان الذي حمل عنوان: «بيان الأزهر والمثقفين لدعم إرادة الشعوب العربية».

وطالب البيان الدول العربية بتطبيق ما انتهى إليه «تطور نظم الحكم وإجراءاته في الدولة الحديثة والمعاصرة وما استقر عليه العرف الدستوري من توزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والفصل الحاسم بينها ومن ضبط وسائل الرقابة والمسائلة والمحاسبة بحيث تكون الأمة هي مصدر السلطات جميعاً».

وقال البيان إن الإرادة الشعبية هي «مانحة الشرعية وسالبتها عند الضرورة»، مضيفاً أن «الإخلال بشروط أمانة الحكم وعدم إقامة العدل... (يجب) عزل المستبد الظالم إذا تحققت القدرة على ذلك وانتفى احتمال الضرر والإضرار بسلامة الأمة ومجتمعاتها».

السريع قرب منطقة الصليخ شمال بغداد».

من جهة أخرى، تظاهر الآف من العراقيين في قضاء العلم للتنديد بقرار رئيس الحكومة العراقية، نوري المالكي عدم السماح بتشكيل إقليم صلاح الدين. وقال

رئيس المجلس البلدي، جاسم محمد خلف، في كلمة استنكر فيها «تصريحات رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي التي تنكرت لدماء أبناء محافظة صلاح الدين في حربها ضد «البعث» والإرهاب وهي تصريحات غير مسؤولة وغير حيادية».

وأضاف أن «الذين اجتمعوا مع المالكي للتعبير عن رفض تشكيل

سوزان ساعد ضامن الجبوري المتخصصة في قضايا التحقيقات الجنائية. وأوضح المصدر أن «مسلمين مجهولين أطلقوا النار على الجبوري قرب منزلها في منطقة الموصل الجديدة في وقت متأخر من مساء الإثنين».

من جهة أخرى، أعلن مصدر في وزارة الداخلية العراقية أن وزير الزراعة العراقي عز الدين الدولة نجا صباح الاثنين من محاولة اغتيال قرب منطقة الصليخ شمال بغداد، أدت إلى جرح اثنين من المارة.

وقال هذا المصدر إن «عبوة ناسفة انفجرت عند مرور موكب الوزير على طريق محمد القاسم

■ بغداد - أ ف ب

مجهولون مقرأ للاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه الرئيس جلال طالباني، ما أسفر عن إصابة اثنين من الحراس.

إلى ذلك، أعلن مصدر أمني مقتل اثنين من عناصر الصحوة في هجوم مسلح في ناحية خان بني سعد التي تبعد عشرين كيلومتراً جنوب بعقوبة. وقال المصدر

الأماني إن «مسلمين مجهولين اقتحموا منزلاً في خان بني سعد وقاموا باحتجاز النساء والأطفال في غرفة واقتادوا أخوين وأطلقوا النار عليهما من مسدسات كاتمة داخل المنزل».

وفي الموصل أعلنت الشرطة العراقية مقتل المقاتل المحامي

□ قضى ثلاثة من الجنود واثنان من عناصر الصحوة ومحامية في أعمال عنف متفرقة في بعقوبة والموصل شمال بغداد، بحسب مصادر أمنية.

وأوضح مصدر عسكري في محافظة ديالى أن «عبوة ناسفة انفجرت على دورية للجيش في ناحية السعدية، ما أسفر عن مقتل أحد الجنود وإصابة آخر». وانفجرت عبوة ناسفة أخرى في المكان نفسه لدى وصول دوريات عسكرية أخرى ما أسفر عن مقتل جنديين آخرين وإصابة آخر.

وفي هجوم منفصل آخر في البلدة نفسها، هاجم مسلحون